جرائم العنف والاعتداءات الجسدية في المجتمع الجزائري
(تحليل محتوى لإحصائيات مصالح الأمن الوطني خلال الفترة 2012-2014)

بلمادي أحلام

تحت تأطير أ.د. مراكش زينب حميدة

ملخص

يعد العنف من بين أكبر القضايا التي عرفتها البشرية منذ القدم، وهو من بين أكثر الظواهر الهدامة في المجتمع لأنه يؤدي بالفرد إلى ارتكاب أفعال مؤذية في حق نفسه أو في حق الآخرين، وقد يكون هذا الأذى جسديا أو نفسيا، وأشكال العنف تختلف من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف العادات والتقاليد وخصوصية كل مجتمع، وقد يختلف في المجتمع الواحد من فترة لأخرى حيث ما يعتبر عنفا اليوم قد لا يكون عنفا في المستقبل.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى يعرف ارتفاعا في معدلات العنف والجريمة في الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنمو الحضري والتمدن وامتزاج الثقافات بفعل العولمة ووسائل الاتصال المختلفة، وتشير الكثير من الدراسات والإحصائيات إلى تزايد انتشار هذه الظاهرة خاصة في أوساط الشباب.

الكلمات الدالة: العنف، الجريمة، الاعتداءات الجسدية، التغير القيمي.

Abstract:

The violence of the largest issuse that defined human since the old time, which is amongs the most phenomena destructive in the community as it results in the individual to acts harmless in the right of the same or in the right of thers, my be the harm physically, and forms of violence is different from the community to time depending on the difference of customs and traditions and privacy of all the community, and may differ in the community and the one of the other terms of what is a violent today may not be violence in the future.

Society Algerian like other than other communities knows a rise in the rates of violence and crime in recent times a result of the changes and transitions social and economic, political, cultural, and growth of urban and Urbanization and admixture cultures by globalization and contact the different, indicate a lot of studies and statistics to increase the spread of this phenomenon is a private among young people.

key words: Violence, crime, physical attacks, changing value system.

1. مقدمة

تعد ظاهرة العنف من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدا، نظرا لتداخل العوامل في حدوثها، وأشكال العنف تختلف من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف العادات والتقاليد وخصوصية كل مجتمع، وقد يختلف في المجتمع الواحد من فترة لأخرى حيث ما يعتبر عنفا اليوم قد لا يكون عنفا في المستقبل. ويقف خلف هذه الظاهرة العديد من العوامل منها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وأخرى سياسية، تتداخل هذه العوامل فيما بينها ليحدث ما يطلق عليه بالعنف والجريمة في المجتمع، وحتى انعكاسات هذه الظاهرة تمس كافة أنساق المجتمع وبناءاته ومؤسساته الاجتماعية، فظاهرة العنف المنتشرة في المجتمع الجزائري انعكست على الأسرة وعلى المؤسسات التعليمية، وغيرها من المؤسسات داخل المجتمع ككل.

وفي هذا المقال نحن بصدد التعرف على نوع معين من أنواع العنف وهو الاعتداءات الجسدية ضد الأفراد، بغرض التعرف على العوامل التي تكمن خلف هذه الظاهرة التي تعرف انتشارا واسعا في المجتمع، وكذا التعرف على حجمها وكيف يتعامل المشرع الجزائري مع هذه الظاهرة، وذلك من خلال تحليل لإحصائيات مقدمة من طرف مصالح الأمن الوطني خلال السنوات 2012، 2013، 2014.

2. العوامل المسببة للعنف في المجتمع الجزائري

إن ظاهرة العنف من الظواهر المعقدة التي لا يقف وراءها عامل واحد، وإنما تقف خلفها العديد من العوامل والمتغيرات، منها ما هو كامن في شخص الفرد ومنها ما هو بسبب المحيط الذي يعيش فيه الفرد، كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فما هي أهم العوامل التي تكمن خلف العنف والاعتداءات الجسدية ضد الأفراد في المجتمع الجزائري باعتبار أن لكل مجتمع خصوصيته؟.

1.2. العوامل الاجتماعية

تتمثل أهم العوامل الاجتماعية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب العنف والاعتداءات الجسدية ضد بعضهم البعض داخل المجتمع الجزائري في ما يلي:

- **الأسرة**

إن الأسرة هي أول وأهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتقع على عاتقها الكثير من المسؤوليات في سبيل إعداد جيل سليم من الناحية الاجتماعية، وعلى مستوى عال من الأخلاق والتربية وحتى التعليم، حتى يساهم هذا الجيل بدوره في تطوير وتنمية المجتمع. لكن هذه المؤسسة قد تقوم بدور عكس الدور المنوط بها وهو إنتاج السلوك النحرافي عند الأبناء والشباب عوض الوقاية منه أو محاربته، وتتجلى أهم العوامل الأسرية التي تدفع بالأبناء إلى الانحراف فيما يلي:

الأخطاء التي يرتكبها الآباء في معاملتهم مع أبنائهم كتقييدهم بنمط معين من الأخلاق والمعاملة هذا ما يدفعهم إلى الابتعاد عن الأسرة، وفي بعض الأحيان نجد بعض الأسر تتواصل مع بعض أبنائها بطريقة يومية وايجابية في حين يعزلان فردا آخرا ولا يسألان عنه مما يؤدي بهذا الأخير إلى الخروج من الأسرة والبحث عن بديل آخر لاحتوائه.

بعد التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري ولم تسلم منها الأسرة بدورها أصبحنا نلاحظ أن الأسرة لم تعد تحرص على تلقين أبنائها المعايير والثقافة الاجتماعية ولا الحلال والحرام والمقبول وغير المقبول، وفي هذه الحالة يقوم الأبناء بصناعة قيم ومعايير خاصة بهم والتي غالبا ما تكون معايير وقيم مضادة لما هو منتشر في المجتمع ومتعارف عليه من قبل.

من الطرق التي تستعملها الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية نقل الخبرات إلى الأبناء مثل طريقة التعامل مع المصاعب التي تواجههم في الحياة وكذا كيفية التعامل مع من هم أكبر منهم سنا وغيرها من الخبرات، لكن الأسرة في الكثير من الأحيان تعجز عن نقل هذه الخبرات فيلجأ الأبناء إلى اكتسابها من مؤسسات أخرى غالبا ما تكون الشارع وبالتالي هذه الخبرات تكون سلبية في الكثير من الأحيان.

- **المدرسة**

إن وظيفة المدرسة ليست التعليم فحسب لأنه إذا رجعنا إلى السبب الرئيسي لوجود المدرسة نجد أنها وجدت لتغطية العجز الذي عرفته الأسرة بسبب خروج المرأة للعمل، لكن هذه المؤسسة وكغيرها من المؤسسات الأخرى تقع في الكثير من المشاكل وترتكب بعض الأخطاء التي تجعلها مؤسسة لصناعة السلوك الانحرافي ومن بين هذه الأخطاء نجد:

عجز المدرسة في الكثير من الأحيان عن صناعة بديل مناسب عن الأسرة مثل ما يحدث في المدارس الابتدائية الأمر الذي ينعكس سلبا على الأطفال في مراحل أخرى ويدفعهم إلى التسرب المدرسي واللجوء إلى الشارع. نجد كذلك أن بعض المعلمين والأساتذة يستعملون العنف في تعاملهم مع التلاميذ ما ينفرهم من المدرسة ويكرههم فيها خاصة إذا كان هذا العنف تعسفيا ومستمرا.

أصبح هم المعلمين في الوقت الحالي هو تقديم وتلقين المقرر الدراسي بغض النظر عن القيم والمعايير الأخلاقية هذا الأمر فتح الباب على الانحراف والسلوكات غير الأخلاقية، إضافة إلى أن المعلمين في الوقت الحالي لا يدركون وظيفتهم الحقيقية ولا أنهم يمثلون قدوة للتلاميذ وأي سلوك يرتكبه المعلم يقلده التلميذ، فإذا كانت هذه السلوكيات سلبية فالأطفال أو التلاميذ يمارسونها دون تردد.

ومن العوامل المدرسية التي ساعدت على انتشار العنف والجريمة بصفة عامة داخل المجتمع الجزائري نجد ظاهرة التسرب المدرسي، هذه الظاهرة ليست غريبة عن المجتمع الجزائري حيث أن العديد من الأطفال يتركون مقاعد الدراسة في سن مبكرة جدا ويتجهون للشارع إما للعمل أو للتسكع في الشوارع، وهناك العديد من الدراسات في هذا المجال والتي ربطت بين الجريمة والتسرب المدرسي خاصة تلك المتعلقة بجنوح الأحداث حيث أكدت أن ترك الأطفال لمقاعد الدراسة في سن مبكرة يقف في حالات كبيرة وراء جنوحهم وارتكابهم للجريمة.

- **الإدمان على المخدرات**

إن موضوع العلاقة بين تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم موضوع معقد، وقد أجريت فيه بحوث عديدة، ولكن في حدود ما أسفرت عنه البحوث المنشورة من نتائج يزداد التأكد يوما بعد يوم من وجود ارتباط إيجابي منتظم بين التعاطي والجريمة.

وفي إحصائيات مقدمة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بلغ عدد القضايا المتعلقة بحيازة واستهلاك المخدرات سنة2011 في الجزائر (5524 قضية) منها (5061 قضية) تخص حيازة واستهلاك راتنج القنب والأفيون (444 قضية) متعلقة بحيازة واستهلاك المؤثرات العقلية، في حين توزعت القضايا الكتبقية على الهيروين والكوكايين وغيرها، وسجلت القضايا المعالجة ارتفاعا سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وقدرت النسبة بـ8.84%.

وفي سنة 2012 بلغ عدد القضايا المتعلقة بحيازة واستهلاك المخدرات (9156 قضية)، وبالتالي فإنه سجلت نسبة ارتفاع مقارنة بسنة 2011 القضايا المعالجة قدرت بـ 37,31%. (الديوان الوطني للإحصائيات)

وفي ما يخص المخدرات الأكثر حيازة واستهلاكا في الجزائر فإنه من خلال القضايا المقدمة نلاحظ أن استهلاك القنب والأفيون هو الأكثر أو الأول من ناحية الاستهلاك.

من خلال هذا نستنتج أن المخدرات الأكثر انتشارا في أوساط المجتمع الجزائري هي القنب والأفيون والمؤثرات العقلية والكوكايين والهيروين. كل هذا كان باستثناء الخمور والكحوليات.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام والإحصائيات لا تمثل الواقع تدل على ما هو موجود فعلا في المجتمع الجزائري لأن هذه الإحصائيات تتعلق بالقضايا التي تمت معالجتها لدى المصالح المعنية (الجمارك الدرك الوطني,الشرطة) وكذلك القضايا التي تم إلقاء القبض على المتورطين فيها، بغض النظر عما هو موجود في الشارع الجزائري، أو ما يعرف بالرقم الأسود الذي لم تتوصل إليه المصالح المعنية، فالواقع يشير إلى أن الظاهرة بلغت درجة كبيرة من الخطورة توجب تضافر الجهود من قبل كافة المؤسسات في المجتمع للوقوف في وجه هذه الظاهرة التي تمس فئة الشباب بالدرجة الأولى.

وبعد تعقيبنا على حجم تعاطي واستهلاك المخدرات في المجتمع الجزائري، تجدر الإشارة إلى أن حالات الاستهلاك والتعاطي المذكورة سابقا ستؤدي حتما إلى حالات مضاعفة من العنف والاعتداءات ضد الأفراد أو ضد الممتلكات، حيث أن العديد من الدراسات ربطت بين الإدمان على المخدرات وتعاطيها وارتكاب العنف والجريمة، ومنه فإننا نستطيع القول أن المخدرات عامل من العوامل الأساسية التي تساهم وبشكل مستمر في انتشار معدلات العنف والجريمة في المجتمع الجزائري.

- **جماعة الأصدقاء**

يعرف "Chazal" جماعة الأصدقاء بأنها: "جماعة تتألف من زمرة من الأولاد يعوضون بتجمعهم ورفقتهم قصور الوسط العائلي، وقسوة البؤس فهم يشبعون من خلال هذه الزمرة التي تمثل بالنسبة إليهم قوة وقدرة حاجاتهم إلى الطمأنينة وتوطيد الذات، فيشعرون أنهم

مترابطون، وأنهم يتوغلون بجرأة لا اجتماعية تزيدها خطورة حاجتهم إلى التنافس(جان شازال، 1985، ص35).

يقصد بمجموعة الأصدقاء مجموعة من الأفراد بينهم بعض نقاط التقاطع والاتفاق كالسن أو السكن أو العمل، وقد تكون هذه المجموعة عبارة عن أطفال أو شباب أو كهول أو شيوخ ، هذه الجماعة غير الرسمية أسسها أعضاؤها بسبب حاجات نفسية اجتماعية في معظم الأحيان، وتؤدي أدوار إيجابية من أجل أفرادها في حل مشاكلهم واستيعاب أفكارهم وميولاتهم، ومن وظائفها الايجابية كذلك أنها تنمي الشعور الاجتماعي في نفوس أفرادها، و اكتساب معاني التضامن الاجتماعي والقابلية للتعامل مع الآخر.

وهذه المؤسسة غير الرسمية تحوي الكثير من المخاطر التي تنمي وتعزز السلوكيات الانحرافة والعنيفة في نفوس أفرادها خاصة الشباب منهم، ومن أهم هذه المخاطر نجد: أن هذه الجماعة أعضاؤها يرفضون كل ما هو مخالف ومغاير لأفكار ومبادئ جماعتهم وبالتالي فإذا كانت تلك المبادئ خاطئة أو مخالفة للمعايير المنتشرة في المجتمع فإن هذا يؤدي إلى ارتكاب سلوكيات منافية ومضادة لكل ما هو اجتماعي، يفرغ أعضاء المجموعة كل طاقاتهم وإمكاناتهم لتحقيق أهداف المجموعة وإشباع حاجاتها، على حساب الأهداف الاجتماعية الأخرى مما يؤدي بهم إلى استعمال وسائل لا أخلاقية مثل السرقة والغش والتزوير من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالمجموعة، أي أن جماعة الأصدقاء زيادة على تبنيها لقيم ومعايير مخالفة للقيم والمعايير الاجتماعية تحرض أفرادها على ارتكاب سلوكيات مضادة للمجتمع.

- **الأحياء السكنية:** لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الأحياء السكنية والعنف والجريمة، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن ظاهرة العنف والجريمة تنتشر بصورة كبيرة في المدن الكبيرة والأحياء الهامشية وغير المخططة، والتي تتميز بالفقر والمستوى المعيشي المتدني، وفي الجزائر لا يختلف الأمر كثيرا إذ أن اغلب التقارير تفيد بأن المجرمين ينحدرون من أحياء متخلفة تتسم بعدم التنظيم، وشبه انعدام للمرافق الضرورية التي تعين على العيش الكريم للأفراد، هذا ما يدفعهم إلى القيام بأعمال العنف والجريمة كنوع من الرفض للظروف التي يعيشون فيها، ونلاحظ كذلك انه حتى الوسائل والطرق التي يستعملونها لنقل انشغالاتهم إلى المسؤولين لتحسين أوضاعهم تكون عن طريق العنف كقطع الطرق الوطنية وأحداث الشغب وغيرها من الأعمال غير القانونية.

2.2. العوامل الاقتصادية

إن البناء الاجتماعي في الغالب الأعم يستمد استقراره واستمراره من وضعية الجانب الاقتصادي السائد في المجتمع، وأي خلل يصيب النسق الاقتصادي، يؤثر سلبا على باقي انساق البناء الاجتماعي الأخرى، وبلا شك أن هذا التحول الاقتصادي كان له انعكاس وتأثير على الوعي الاجتماعي للجماهير الشعبية(مختار رحاب، 2009-2010، ص164).

وهناك العديد من العوامل الاقتصادية التي ساهمت في انتشار العنف في المجتمع الجزائري، ارتأينا ذكر العوامل التي تعتبر الأكثر أهمية وهي كالتالي:

- **الانفتاح الاقتصادي:** "الانفتاح الاقتصادي مدخل جديد للتنمية يقوم على أساس تشجيع المستثمرين الأجانب للدخول كشركاء في الشركات الوطنية، والمستثمرين المحليين في الداخل لإقامة المشروعات الضرورية لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي" (سهير صلاح الدين، 1989، ص68).

يذكر "حسنين توفيق" أن سياسات الانفتاح الاقتصادي كانت لها تأثيرات على الكثير من الدول العربية، فقد جاءت بمجموعة من الآثار التخريبية والتدميرية للاقتصاديات المحلية الوطنية هذا من الجانب الاقتصادي، وقد أثر هذا من الناحية الاجتماعية حيث اتسعت الهوة بين الطبقات، وانتشرت قيم الفساد، وفي ظل هذا الوضع السوسيواقتصادي المتدهور نمت ظاهرة العنف (حسنين توفيق، 1991، ص 58).

- **الفقر والبطالة:** إن البطالة تؤدي في الغالب إلى نوع من العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف علاقاته الاجتماعية وتتضاءل قدرته على التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، فيصاب الشخص بالاغتراب، ويتخلى عن التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة. وانهيار هذه القيم والمعايير لديه قد يؤدي إلى اللجوء إلى قيم ومعايير أخرى توائم ظروفه الجديدة، تصبح مبرراً كافياً للسلوك الانحرافي والإجرامي.ذلك أن البطالة قد تؤدي إلى تغذية وتقوية شعور الإحباط والفشل لدى العاطل، مما قد يدفعه إلى الانتحار – كما سبق الإيضاح، أو إلى تكوين شعور عدائي نحو الآخرين ونحو المجتمع، يدفعه في النهاية إلى ممارسة سلوكيات منحرفة أو حتى إجرامية.

بلغت نسبة البطالة 1214000 شخص وبلغ بذلك معدل البطالة 10،6% مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 0،8 نقطة مقارنة بأفريل 2014، حيث تتراوح مابين 9،2% لدى الذكور

و17،1% لدى الإناث مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها. (الديوان الوطني للإحصائيات)

يقول هربر تماركيوز في هذا الصدد: "إن الجماعات التي تعيش على هامش النظام، والتي تظم المنبوذين والغرباء والمستغلين، والمضطهدين من الأجناس والألوان الأخرى، إن العاطلين عن العمل أو غير الصالحين له، فهم الموجودين خارج العملية الديمقراطية،وحياتهم هي اقرب وأحق حياة تحتاج إلى إنهاء الأوضاع للقضاء على المؤسسات القائمة بفعل يتسم بالعنف، يقوم به هؤلاء الذين هم على هامش النظام ولم يشاركوا في ثقافته أو صنع قراراته" (هربر تماركيوز، 1981، ص 67).

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ربع سكان الجزائر تحت مستوى خط الفقر مع أنها تمتلك احتياطيات نفطية تقدر ب 12,2 مليار برميل ما يضعها في المراتب 18 الأولى عالميا، أما من حيث الإنتاج فإن الجزائر مصنفة في المرتبة السادسة بمتوسط 86 مليار متر مكعب سنويا. (حاج قويدر قورين، 2014، ص 21)

يعتبر التضخم من الظواهر التي تزيد من حدة الفقر في دول العالم لما له من علاقة بالقدرة الشرائية للأفراد، فكلما زادت نسبة التضخم انخفضت القدرة الشرائية للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار، ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للتخفيض من معدل التضخم وزيادة الأجور في السنوات الأخيرة إلا أن معدل الفقر لا يزال مرتفعا(حاج قويدر قورين، 2014، ص 22).

3.2.العوامل النفسية

قد يقع الشخص تحت تأثير عوامل داخلية وتفاعلات تؤدي به إلى الإحساس بالإحباط والعجز والقلق في كيفية التعامل مع الآخرين، أو شعور الفرد بعدم الرضا عن مظهره أو صفاته الشخصية، والذي لا يعرف إن كان ناجحا أم فاشلا كل هؤلاء يشتركون في الشعور بالنقص ويحسون العجز في مواجهة الآخرين، وقد يصلون إلى نوع من الرفض وعدم تقبل الذات نتيجة الشعور بالهزيمة وعندما يواجهون المواقف الجديدة أو الصعبة فإنهم يتوقعون الفشل مسبقا ومن هنا يكون إحساسهم بالخوف والقلق سببا للشعور الدائم بالهزيمة والإحباط الذي يهدد الذات فيحاولون وقاية أنفسهم من القلق والإحباط عن طريق الحط من قدر الآخرين، أو الحقد عليهم وحسدهم أو توجيه الإساءة إليهم بأي شكل من أشكال العنف والعدوانية والذي

يمكن أن يظهر على شكل صريح إذ تبقى المشاعر العدوانية تعمل لديهم على خفض القلق والتوتر الناشئ عن الإحباط، وهذا ما يتوافق مع ما تذهب إليه النظرية الإنسانية أيضا المواقف العدائية (النظر وتعبير الوجه) لها طابع استفزازي للغاية وقد تولد عدوانية وعنفا كبيرين جدا كرد فعل استجابة لها، كذا الألفاظ العنيفة(الشتم التهديد والانتقام والسخرية) تفجر عدوانية صريحة عند الطرف الآخر. وكلها مواقف نفسية تؤثر في الفرد وتدفع به إلى السلوك العنيف كوسيلة لتخفيف الضغوط والإحباطات التي ولدها الموقف والفرد يتنمذج مع هذه المواقف ويتعلم من المواقف الاستفزازية كيف يستجيب بسلوكات عنيفة يحفظ بها توتره واحباطاته(مزوز بركو، 2007،2006، ص 195).

ويرى بعض العلماء أن السلوك العنيف يخص شخصية مريضة عانت من حرمان عاطفي حقيقي في فترة الطفولة وتعاني من عدم الثقة في النفس والشعور بالنبذ والغيرة وعجز عن إقامة وتكوين علاقات

اجتماعية وصعوبة في التكيف الاجتماعي وفق ما تفرضه طبيعة كل مجتمع(مزوز بركو، 2007،2006، ص 196).

إن الأخصائيين النفسانيين يجمعون على أن أغلبية أفراد المجتمع الجزائري يعانون من أزمات ومشاكل نفسية بسبب الظروف التي مروا بها من الاحتلال الفرنسي وما كان يمارسه ضد الأفراد من إذلال وانتهاك للحرية الشخصية، وصولا إلى ما خلفته العشرية السوداء من تثبيتات على نفسية الأفراد.

4.2.العوامل الثقافية

- **وسائل الإعلام**

إن وسائل الإعلام الحديثة تتجاوز أدوات التنشئة التقليدية وتستعمل تقنيات مغرية وغريزية في معظم الأحيان الأمر الذي يجعلها مرجعية أساسية خاصة لدى الشباب والمراهقين الذين لا يمتلكون الخبرة الاجتماعية والعلمية والمهنية الكافية، وهي أكثر المصادر التي يتحصلون منها على قيمهم وسلوكاتهم وأذواقهم، وصل الأمر إلى درجة بناء شخصيات وفقا لمنظومة القيم الغربية والتي تختلف كل الاختلاف عن منظومة قيم المجتمع الجزائري، فنتج عن هذا صراع داخل العلاقات الاجتماعية وانهيار على مستوى القيم والمعايير الأخلاقية خاصة في أوساط الشباب فانتشرت بينهم مظاهر سلوكية غريبة وشاذة مثل طريقة اللباس

وقص الشعر، إضافة إلى مظاهر تتعلق بالأخلاق والمعاملات على غرار العلاقات العاطفية بين الشباب والفتيات.

الإباحية الالكترونية خاصة وان الشباب هم الفئة الأكثر استخداما للانترنت ووسائل الاتصال الحديثة، هذه الوسائل التي تخلو من الرقابة ما يجعل الشباب يتجولون فيها بحرية ويدخلون في كافة المواقع دون عائق فيكتسبون بذلك خبرات سلبية خاصة من الجانب الجنسي في ظل غياب دور الأسرة في تربية أبنائها على الثقافة الجنسية الصحيحة، فاكتشف الأبناء هذه الثقافة من خلال الانترنت والتي بالتأكيد صورتها لهم بطريقة خاطئة ولم تعمل إلا على تحريضهم على الفسق والفساد فانتشرت الكثير من الانحرافات الجنسية في المجتمع الجزائري على غرار الاغتصاب والمثلية الجنسية.

- **العولمة**

يعتبر موضوع العولمة وتأثيراتها على الهوية أحد الموضوعات المهمة التي بدا الباحثون منذ منتصف القرن الماضي الاهتمام بها نظرا لحداثة مفهوم العولمة نسبيا، وكذا التأثيرات العميقة التي تتركها هذه الظاهرة بمختلف تجلياتها على الهوية، وهو ما جعل مجموعة من المجتمعات في مختلف أرجاء العالم تتجاوب مع العولمة بطرق مختلفة حيث رأى فيها البعض عاملا سلبيا ومؤثرا على الهوية عن طريق تذويب الملامح الثقافية والدينية لهذه المجتمعات وقولبتها وفق نظام غربي محض، بينما رأى فيها البعض الآخر أنها عامل مساهم في التقدم والتطور بعيدا عن التقاليد البالية والعادات التي لا معنى من بقائها في الوقت الراهن. وبالتالي يعد البعد الثقافي للعولمة من اخطر أبعادها، فهي تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير ثقافة واحدة وإحلالها محل الثقافات الأخرى مما يعني تلاشي القيم والثقافات القومية(وارم العيد، 2014، ص 10).

إن الشباب أصبح يقلد كل أنواع السلوك التي يشاهدها في الفضائيات، كالغناء والرقص واللباس والمأكل والمشرب، الأمر الذي سيؤدي إلى سلب الشخصية الوطنية ذاتيتها وأصالتها ومقوماتها وهذه الظاهرة تعد خطيرة للغاية فهي تحتاج إلى مواجهة فعالة واتخاذ تدابير وقائية للحد أو التخفيف على الأقل من انعكاساتها على المجتمع وشريحة الشباب خاصة.

ومن الدراسات التي جرت أيضا حول تأثير العولمة والفضائيات على أخلاق وقيم الشباب دراسة "نصر الحميدي" الذي لاحظ أن هناك تأثير واضح على الجوانب الأخلاقية

للشباب والأطفال وهو يأتي في الدرجة الأولى من الترويج للإباحية والاختلاط، والترويج للسلع الأجنبية ولا سيما بين النساء والأطفال والشباب، بالإضافة إلى ما تتركه تلك الفضائيات من تأثيرات وانعكاسات على الجوانب التعليمية والسلوكية والأخلاقية للشباب(طاهر بوشلوش، 2008، ص16).

5.2.العوامل السياسية

يرى العديد من الباحثين أن النظام السياسي في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" كان يحمل الكثير من التناقضات، التي أسهمت في نشوء العنف، وإن كان عنفا مخبأ لم يظهر إلا في فترات تلت فترة حكمه. ذلك أن الثورة الزراعية قد أثبتت فشلها، كما أن سياسة التعريب قد تم التراجع عنها، وفشل سياسة التصنيع التي تم تبنيها، إضافة إلى اعتماد وتبني دستور جديد تمثل في ميثاق 1976، وهو ميثاق مقتبس من المنظومة الستالينية، هذه الأخيرة التي تعتمد على ديكتاتورية البروليتاريا، وقد تم استبدالها ببروليتارية العسكر. أدرك الرئيس "بن جديد" خطورة الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة وأن الجزائر دخلت عصرا جديدا لابد فيه من إيجاد خطاب سياسي يتماشى وطبيعة المرحلة الجديدة، ويجب على النظام السياسي القيام بإصلاحات سياسية جذرية، تفاديا للصراع والمجابهة مع المعارضة والتقليص من فرص نفوذها في الأوساط الجماهيرية، ولذلك اعتمد الرئيس ما يعرف بسياسة "التعددية السياسية" والحوار والتغيير إلى الأفضل، فتم صدر قانون (5 يونيو 1989) والذي يقضي بإلغاء نظام الحزب الواحد والسماح بنظام التعددية الحزبية ووعد بإجراء الانتخابات على المستويات المختلفة، ابتداء من الانتخابات البلدية، مرورا بالانتخابات النيابية ووصولا إلى الانتخابات الرئاسية(مختار رحاب، 2009-2010، ص 145-146).

في بداية العقد الأخير من القرن المنصرم شهد المجتمع الجزائري أحداث وأشكال عنف قاسية على مدار سنوات عدة، من جراء الأزمة السياسية الحاصلة في ذلك الوقت، وقد كان لهذه الفترة العنيفة من حياة المجتمع الجزائري تأثيرات سلبية فيما بعد، كان من أبرزها ظهور أنواع وأشكال جديدة من العنف، أبرزها العنف الاجتماعي، الذي ساد مجالات عدة، فحتى مؤسسات التربية والتعليم بمراحلها المختلفة لم تسلم من هذه الظاهرة(مختار رحاب، 2009-2010، ص 146).

إن بعض الأجهزة التي تمثل السلطة الرسمية قد تساهم في بعض الأحيان تحت مسمى تطبيق القانون وحفظ النظام إلى القيام ببعض التصرفات التي من شأنها أن تخلق مناخا ملائما

ومثيرا لظهور أفعال العنف، وتفاقمها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية، وتكون أحداث العنف أكثر وضوحا وأكثر اتساعا، وأشد قساوة لما يصطدم ممثلو السلطة ببعض الجماعات ويهددون مصالحها، أو يضيقون على نشاطاتها، مما يؤدي بهذه الجماعات إلى اتخاذ مواقف الحذر والتأهب للمواجهة والمصادمة مع ممثلي السلطة إن اقتضى الأمر ذلك، وتظل هذه الجماعات لها قابلية الاستجابة للاستفزاز، وغالبا ما يصاحب أفرادها الشعور بالدونية، ومع مرور الوقت تميل بعض من هذه الجماعات إلى الانعزال والانسحاب من الحياة الاجتماعية أو المصادمة مع المجتمع وإعلان التمرد والثورة عليه(طريف شوقي، 1999، ص 343).

6.2. التغير القيمي والجريمة والعنف في المجتمع الجزائري

تجمع مختلف التقارير والشواهد الصادرة عن مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية المهتمة بعالم الجريمة في المجتمع الجزائري، على أن هذه الأخيرة – وكما سبقت الإشارة إليه – قد أخذت منحى خطيرا تجاوز كل التوقعات، وذلك بتفشي جرائم غير مسبوقة تتنافى والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، كجرائم اعتداء الفروع على الأصول، وزنا المحارم، وهتك العرض والخطف واستسهال القتل ...الخ، وكلها جرائم كانت إلى وقت ليس ببعيد من الطابوهات التي لا يجوز حتى الحديث فيها بدافع الحياء فما بالك بممارسته(عماد بن تروش، 2011، ص 132).

إن جرائم كهذه لدليل قاطع على أن المنظومة القيمية في الجزائر وصلت إلى حالة من الضعف والانهيار والترهل، بحيث لم يعد بإمكاننا التحكم في سلوك الأفراد وضبطها وفقا لما تتطلبه القيم والمعايير الاجتماعية، إننا بتعبير آخر نعاني في الجزائر من حالة "اللامعيارية"، ولتقديم تحليل دقيق لحالة اللامعيارية يقول عالم الاجتماع " إميلدوركايم "بأنها حالة تغيب فيها القيم والمعايير الاجتماعية، وتنعدم القواعد المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطهم وتهذيب غرائزهم ورغباتهم في إطار النظام الاجتماعي القائم، وغالبا ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الرؤيا لدى الأفراد واختلال إدراكهم السليم المميز بين ما هو ممكن وغير ممكن، وبين ما هو مسموح به ومحرم، وبين ما هو عادل وظالم، ومشروع وغير مشروع، وعليه فإن انعدام الضوابط المحددة للسلوك البشري يؤدي إلى انعدام الضوابط المحددة لطموحات الأفراد ورغباتهم وسبل تحقيقها، بمعنى أن حالة اللامعيارية أو الأزمة القيمية التي تشيع في المجتمع تجعل الضوابط الاجتماعية المنظمة للسلوك الإنساني في حالة ضعف وانهيار وعدم القدرة

على السيطرة على سلوك الأفراد، وعليه فإن الفرد يتحرر من كل الضوابط، وتبعا لذلك تنتشر السلوكات الإجرامية على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، ويصبح اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في سبيل إشباع الحاجات والرغبات والغرائز وتحقيق الطموحات أفضل وسيلة لدى فئة المجرمين(عدنان الدوري، 1985، ص 133).

إن من إفرازات الأزمة القيمية التي يعيشها المجتمع الجزائري هو أن الإجرام لم يعد مقتصرا على فئة الراشدين من الرجال– كما هو شائع في أغلب المجتمعات – بل امتد إلى النساء والأحداث، وشمل أيضا جميع الفئات والمستويات، وأضحى مألوفا لدينا– كما سبقت الإشارة إليه – أن نرى ونسمع بسلوكات إجرامية لا أخلاقية تسيء إساءة كبيرة للمنظومة القيمية في الجزائر، وتثير لدينا كباحثين تساؤلا مشروعا عن الجهة المسؤولة عن ضعف وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية في هذا المجتمع(عماد بن تروش، 2011، ص 133).

3. الاعتداءات الجسدية من منظور قانون العقوبات الجزائري

بعد أن فرغ قانون العقوبات من وضع الأحكام المتعلقة بالقتل العمد بأنواعه والتسميم والتعذيب فإنه انتقل إلى أعمال العنف العمد (الضرب والجرح العمد والتعدي) التي خصص لها المواد 264 إلى 276 مكرر بالنسبة للجنح، والمواد 442 إلى 442 مكرر بالنسبة للمخالفات.

1.3. المقصود بأعمال العنف

إن قانون العقوبات لم يعط تعريفا محددا لأعمال العنف العمد التي عددها وهي الضرب والجرح العمد والتعدي (التي يشملها جميعا مصطلح أعمال العنف) التي يشكل ارتكابها جريمة وإنما نص على أن: "كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي، يعاقب..."، والمقصود بهذه الأعمال ليس مجرد الضرب والجرح المعروفين بل يتجاوز ذلك إلى أعمال العنف بمختلف صوره التي تلحق أذى جسديا أو نفسيا أو عقليا بالشخص المستهدف(جمال نجيمي، 2013، ص 255).

وأعمال العنف بمختلف صورها إنما تنطلق من أبسط الصور وهي الاعتداء على السلامة الجسدية أو العقلية أو النفسية للضحية دون ضرب أو جرح ودون حصول أي عجز (مخالفة)، ثم تنتقل إلى الضرب أو الجرح الذي يترتب عنه عجز لمدة تقل عن 15 يوما

(مخالفة)، ثم ننتقل إلى باب الجنح والجنايات عندما يقترن العنف بظرف مشدد أو أكثر(جمال نجيمي، 2013، ص 258).

فيجب أن بنظر إلى أعمال العنف من عدة زوايا هي:قصد الفاعل، جسامة الضرر الحاصل للمعتدي عليه، اقتران أعمال العنف بظروف مشددة كحمل سلاح أو حداثة سن الضحية(جمال نجيمي، 2013، ص 258).

2.3. صور العنف العمد: هناك إحدى عشر صورة من صور العنف العد ضد الأشخاص في قانون العقوبات الجزائري، إلا أننا لن نتطرق لكل صور العنف العمد وإنما نقتصر فقط على أهم تلك الصور وهي كالتالي:

1.2.3العنف المؤدي إلى المرض أو العجز الكلي عن العمل لمدة تزيد عن 15 يوما:

هذه الصورة من صور العنف نص عليها المشرع الجزائري في المادة 264 من قانون العقوبات بقوله: "كل من احدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن 15 يوما.

2.2.3 العنف المؤدي إلى عاهة مستديمة أو إلى الوفاة دون قصد إحداثها:(جمال نجيمي، 2013، ص 345)

المادة 264 ف 3 و 4 من قانون العقوبات الجزائري: وإذا ترتب على أعمال العنف الموضحة أعلاه، فقد أو بتر إحدى الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد أبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات.

وإذا أفضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا إلى الوفاة دون قصد إحداثها فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة.

وتجدر الإشارة إلى انه إذا أدى العنف إلى عاهة مستديمة ا والى الوفاة دون قصد إحداثها، وكان ذلك مع توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد فان العقوبة تشدد (السجن من 10 إلى 20 سنة) عملا بأحكام المادة 265 من قانون العقوبات الجزائري.

3.2.3.العنف مع سبق الإصرار أو الترصد أو مع حمل أسلحة

المادة 266 من قانون العقوبات الجزائري: إذا وقع الجرح أو الضرب أو غير ذلك من أعمال العنف أو الاعتداءات الأخرى مع سبق الإصرار أو الترصد أو مع حمل أسلحة ولم يؤد إلى مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشر (15) يوما، فيعاقب الجاني بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000دج إلى 1.000.000دج

4.2.3.الضرب والجرح العمد ضد الأصول

المادة 267 من قانون العقوبات الجزائري: كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا بوالديه الشرعيين أو غيرهما من أصوله الشرعيين يعاقب كما يلي:

1. بالحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا لم ينشأ عن الجرح أو الضرب أي مرض أو عجز كلي عن العمل من النوع الوارد في المادة 264.

2. بالحد الأقصى للحبس(جمال نجيمي، 2013، 267).

والمقصود هو الضرب أو الجرح العمد المرتكب ضد الوالدين الشرعيين وهما الأب أو الأم وكذا الأصول الشرعيين من أجداد وجدات سواء كانوا من جهة الأب أو من جهة الأم، ولم ينص القانون على غير الضرب والجرح من "أعمال العنف أو التعدي"(جمال نجيمي، 2013، ص 431).

5.2.3.المشاجرة

المادة 268 من قانون العقوبات الجزائري: كل من اشترك في مشاجرة أو في عصيان أو عصيان أو في اجتماع بغرض الفتنة وقعت أثناء أعمال عنف أدت إلى الوفاة وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة 264 يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات ما لم يعاقب بعقوبة أشد لارتكابه أعمال العنف.

إذا وقع ضرب أو جرح أثناء المشاجرة أو العصيان أو الاجتماع المذكور فتكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين ما لم توقع عقوبة أشد على مرتكب أعمال العنف ممن اشتركوا في هذه المشاجرة أو ذلك العصيان أو الاجتماع.

ويعاقب رؤساء ومرتكبو المشاجرة أو العصيان أو القائمون على الاجتماع المذكور أو الداعون إليه أو المحرضون عليه كما لو كانوا هم مرتكبي أعمال العنف أنفسهم(زعلاني عبد المجيد، 267).

المشاجرة تفيد اختلاف شخصين أو أكثر وتنازعهم وتخاصمهم وتشابكهم، مع ما يتخلل ذلك من سباب وعنف قد يكون لفظيا فقط كما يكون جسديا بدءا بالضرب بالأيدي أو بالأسلحة إلى حدوث عاهات أو حصول موت البعض(جمال نجيمي، 2013، ص 337).

6.2.3. العنف العمد على قاصر دون 16 من عمره

المادة 269: كل من جرح أو ضرب عمدا قاصرا لا تتجاوز سنه السادسة عشرة أو منع عنه عمدا الطعام أو العناية إلى الحد الذي يعرض صحته للضرر، أو ارتكب ضده عمدا أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الإيذاء الخفيف، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 5.000 دج(زعلاني عبد المجيد، 268).

قانون العقوبات يولي عناية خاصة لحماية القصر بسبب ضعفهم من جهة وبسبب الآثار الوخيمة التي تترتب عن الاعتداء عليهم فيحملون آثارها باقي أيام حياتهم، وحماية القاصر تكون في مواجهة الأشخاص البالغين عموما وممن لهم عليه ولاية أو سلطة خصوصا، لأن خضوع القاصر لمن له عليه سلطة يجعله أكثر ضعفا، ويضع المعتدي في مركز قوة إلى جانب القوة الناجمة عن فارق السن والجسم(جمال نجيمي، 2013، ص 462).

4. جرائم الاعتداءات الجسدية بالأرقام في الجزائر

1.4. القضايا المسجلة والقضايا المعالجة على المستوى الوطني خلال الفترة (2012-2014).

جدول رقم 01: عدد القضايا المسجلة على المستوى الوطني خلال سنوات (2012-2014). (إحصائيات مقدمة من طرف مصالح الأمن الوطني)

السنوات	عدد القضايا المسجلة	عدد القضايا المعالجة	نسبة المعالجة%
2012	36731	24312	66.18
2013	39905	27928	69.98
2014	42097	29970	71.19

2.4. عدد المتابعات القضائية

إن المقصود بالمتابعات القضائية هي تلك الإجراءات التي تتخذ من طرف الجهات القضائية اتجه المشتبه فيهم في ارتكاب جريمة الضرب والجرح العمدي أو الاعتداءات الجسدية بصفة عامة:

جدول رقم 02: عدد المتابعات القضائية خلال سنوات 2012-2014

السنوات	المتابعات القضائية				المجموع
	أمر إيداع	استدعاء مباشر	إفراج	الرقابة القضائية	
2012	3362	19929	515	215	24021
2013	3589	20498	1313	444	25844
2014	4484	15542	599	273	21198
المجموع	11435	55969	2427	932	70763

3.4. الأشخاص الموقوفين:

جدول رقم 03: عدد الأشخاص البالغين الموقوفين في قضايا الاعتداءات الجسدية

السنوات	الجنس				المجموع
	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %	
2012	28705	93.07	2137	6.93	30842
2013	31537	93.65	2135	6.35	33672
2014	36313	93.45	2543	6.54	38856

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الذكور أكبر بكثير من نسبة الإناث في ارتكاب جرائم الاعتداءات الجسدية ضد الأفراد، وان هناك استقرار في نسبة الاختلاف بين الجنسين على مدار السنوات الثلاث.

إن إجرام المرأة أقل بكثير من إجرام الرجل ليس في الجزائر فقط بل في جميع دول العالم، لأن المرأة لا ترتكب كل أنواع الجرائم ولا تستعمل كذلك نفس الوسائل التي يستعملها الرجل، وارجع المختصون هذا الاختلاف إلى العديد من العوامل حسب اختصاص كل واحد منهم، فالمختصون في البيولوجيا يفسرون هذا بأن التكوين العضوي للمرأة أضعف من

التكوين العضوي للرجل هذا ما يحول بينها وبين ارتكاب الجريمة خاصة تلك التي تتطلب قوة بدنية كما هو الحال في نوع الجريمة الذي نحن بصدد دراسته وهو الاعتداءات الجسدية.

أما علماء الاجتماع فيفسرون هذا بالعديد من العوامل كأن طبيعة المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي وبالتالي فإن حدث وارتكبت المرأة جريمة ما سيتم التستر على الجريمة ولا يبلغ عنها تفاديا للفضيحة في المجتمع هناك بعض الجرائم يكثر ارتكابها من النساء وتتفوق المرأة على الرجل فيها، مثل جرائم الإجهاض وقتل الأولاد، وفي المقابل هناك جرائم يقلُّ وقوعها من النساء ويتفوق فيها الرجال، مثل جرائم العنف والسرقة بالإكراه والاعتداء على العرض وجرائم الحريق والجرائم المضرة بالمصلحة العامّة والجرائم الواقعة على أمن الدولة.

جدول رقم 04: عدد الأشخاص القصر الموقوفين في قضايا الاعتداءات الجسدية

السنوات	الجنس				المجموع
	ذكور	النسبة%	إناث	النسبة%	
2012	1827	94.71	102	5.28	1929
2013	2617	93.16	192	6.83	2809
2014	1518	93.70	102	6.29	1620

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الذكور أكبر بكثير من نسبة الإناث في ارتكاب جرائم الاعتداءات الجسدية ضد الأفراد، وان هناك استقرار في نسبة الاختلاف بين الجنسين على مدار السنوات الثلاث. ويمكن اعتماد نفس التفسير الذي اعتمد في الجدول السابق بالنسبة للبالغين.

4.4. الولايات التي سجلت أكثر القضايا

جدول رقم 05: الولايات التي سجلت أكثر القضايا سنة 2012

الولاية		عدد القضايا المسجلة	النسبة %
01	وهران	2196	5.97
02	عنابة	2091	5.69
03	الجزائر	1819	4.95
04	قسنطينة	1728	4.70
05	البليدة	1628	4.43

جدول رقم 06: الولايات التي سجلت أكثر القضايا سنة 2013

الولاية		عدد القضايا المسجلة	النسبة %
01	الجزائر	5265	13.19
02	سطيف	2101	5.26
03	قسنطينة	1900	4.76
04	وهران	1765	4.42
05	تبسة	1620	4.05

جدول رقم 07: الولايات التي سجلت أكثر القضايا سنة 2014

الولاية		عدد القضايا المسجلة	النسبة %
01	الجزائر	4983	11.83
02	وهران	2163	5.13
03	عنابة	1550	3.68
04	سطيف	1523	3.61
05	تبسة	1522	3.61

يتضح من خلال الجداول الثلاث السابقة ان الولايات التي احتلت المراكز الخمس الأولى من حيث عدد الجرائم المسجلة هي مكررة تقريبا في السنوات الثلاث وان كان هناك اختلاف في عدد الجرائم في بعض الأحيان وتغيير في المرتبة في أحيان أخرى، حيث ان كل من ولاية الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، احتلت المراتب الأولى خلال هذه السنوات وسجلت عدد مرتفع من القضايا، في حين نجد ولايات أخرى لم تحتل المراتب الأولى إلا مرة واحدة على غرار ولاية البليدة وعنابة.

نلاحظ من خلال الجدول كذلك أن ولاية الجزائر العاصمة سجلت قفزة في عدد الجرائم سنة 2013، حيث أنها انتقلت من المرتبة الثالثة سنة 2012 إلى المرتبة الأولى وبنسبة 4.95% إلى نسبة 13.15% في عدد القضايا المسجلة، أما في السنة الموالية 2014 فنلاحظ أن ولاية الجزائر احتلت نفس المرتبة إلا أننا سجلنا انخفاضا غي عدد القضايا وتراجعا كذلك إلى نسبة 11.83%من نسبة الجرائم.

إن أول تفسير يمكن أن يقدم لهذه الإحصائيات هو أن الولايات المذكورة في الأعلى هي أكبر المدن في الجزائر، فهي تعرف كثافة سكانية عالية جدا، وتنتشر فيها أغلب

المؤسسات الحساسة في البلاد، إضافة إلى أنها تحوي جميع المرافق الضرورية للعيش من مؤسسات ومصانع وجامعات ومستشفيات، وهذا يعني أن هناك بالتأكيد تنازع وتصادم بين مصالح الأفراد ما يدفع حتما إلى حدوث صراعات ومشاكل تؤدي إلى ممارسة العنف والاعتداءات بين الأفراد.

يتحدث العديد من علماء الإجرام أن هناك رابطة قوية بين جرائم العنف والتحضر والمدينة، وكذلك العديد من الدراسات والإحصائيات أشارت إلى أن جرائم العنف والاعتداءات ترتكب في المدن الكبرى أكثر من الأرياف والمناطق النائية، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن المدينة تكثر فيها الصراعات والأزمات بسبب متغيرات الحياة بصورة اكبر من الريف، فظروف الحياة في العواصم والمدن الكبرى تتفاعل مع غيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى ممارسة العنف للتخلص من تلك الضغوطات. زيادة على هذا فيمكننا القول أن التمايز بين الطبقات الاجتماعية يظهر في المدن الكبرى أكثر من الأرياف وهذا عامل من العوامل التي تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف كنوع من الانتقام والرفض للوضع القائم، أو كتعبير عن عدم الرضى بالتوزيع غير العادل للثروات في البلد.

خاتمة

نخلص للقول في نهاية هذا الفصل إن ظاهرة العنف والاعتداءات ضد الأفراد في المجتمع الجزائري هي نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ورغم صرامة القانون في التعامل مع هذه الجريمة من خلال ما التمسناه في الجزء الكبير من قانون العقوبات المخصص لهذه الجريمة والعقوبات الصارمة ضد من يرتكبها، إلا أن هذه الجريمة في ارتفاع مستمر حسب ما لاحظناه في الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الأمن، إذ تبن أن هذه الجريمة ترتكب على المستوى الوطني بالآلاف، ولا يقتصر ارتكابها على سن معين أو جنس معين بل ترتكب من طرف الجنسين ذكور وإناث ومن جميع الفئات العمرية كذلك بالغين وقصر، وتنتشر في جميع الولايات دون استثناء وان كان ذلك بنسب متفاوتة، هذا الأمر يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انتشار هذه الجريمة داخل المجتمع الجزائري، وسر ارتفاع معدلات ارتكابها من سنة لأخرى، أسباب أخرى غير الأسباب التي تناولتها البحوث والدراسات السابقة.

الهوامش

1. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات.

2.جان شزال:**الطفولة الجانحة**، تر:أنطوان عبده، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1980.

3.مختار رحاب: **العوامل السوسيوثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2010/2009، غير منشورة.

4.سهير صلاح الدين: **الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في مصر**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة المنيا، 1989.

5.حسنين توفيق: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

6.الديوان الوطني للإحصائيات: النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2014

7. هربرتماركيوز: **نحو ثورة جديدة**، تر: عبد اللطيف شرارة، دار العودة، بيروت، 1981.

8.حاج قويدر قورين: ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع12، 2014.

9.مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، أطروحة دكتوراه في علم النفس الاكلينيكي، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

10.وارم العيد:البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي الشباب الجامعي الجزائري نموذجا، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع2، جوان 2014.

11.طاهر بوشلوش:التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، ط1، بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، 2008.

12.طريف شوقي: **العنف في الأسرة المصرية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1999.

13.عماد بن تروش: العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 13، 2011.

14.عدنان الدوري: **جناح الأحداث**، ج1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.

15.جمال نجيمي : القتل العمد وأعمال العنف في التشريع الجزائري، ط2، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2013.

16. زعلاني عبد المجيد: **قانون العقوبات الخاص**، ط2، دار هومة، الجزائر، دون سنة.